

المحجوب فإنه اهل من وجه دون وجه آخر فيجعل كالميت في
 حق استحقاق الارث حتى لا يرث شيئاً ويجعل ميتاً في حق المحجوب
 فهو وارث في حق محجوبه لولا حاجته فيحجبه **باب مخارج**
الفروض شرع يبين اصولاً يحتاج اليها في قسمة الفروض
 على مستحقيها وما كانت الفروض كلها لسوراً كان مخارجها
 مخارج الكسور ومخرج كل كسر منقراً اقل عدد يكون ذلك
 الكسر منه واحداً ويجعلها فخرج النصف اثنان ومخرج الثلث
 ثلاثة ومخرج هذا **اعلم ان الفروض الستة المذكورة في كتاب**
الله تعالى نوعان ثلاثة منها نوع وثلاثة منها نوع آخر الاول
 النصف والرابع والثلث والثاني الثلثان والثلث والسدس
 على الضعيف اراد بذلك ان الثمن اذا ضعف حصل الربع
 وان الربع اذا ضعف حصل النصف وكذا السدس اذا ضعف صار
 ثلثاً واذا ضعف الثلث صار ثلثين والنصف اذا ضعف صار
 ان النصف اذا ضعف صار ربعاً وان الربع اذا ضعف صار ثلثاً
 وكذا الحال في تصفيف الثلثين والثلث **والحاصل** انه اذا
 اعتبر كل واحد من هذين النوعين امكن هناك عبارتان
 ففي النوع الاول تارة يقال النصف ونصف النصف اي الربع
 ونصف نصف النصف اي الثمن وتارة يقال الثمن وضعفه
 اي الربع وضعفه وضعفه اي النصف وفي النوع الثاني تارة

المحجوب

المحجوب بمنزلة ايضا لقوات اهليته بخلاف الاثوة مع الابن فاعتبر
 المحجوب الامر ولا يجعلون كالموتى وان كانوا الارثيون معه لان
 اصلية الارث ثابتة وانما الميراث في هذه الحالة لفقدان
 شرطه وهو عدم الالب وايضا اذا لم يحجب الكافر محجوب المحمان
 كما في الرواية المشهورة عنه فذلك لا يحجب محجبه النصفان
 اذا تفرق بينهما لان في المحمان تعدد الميراث على الاعداد في الكل
 وفي النصفان تعدد الميراث على المحجوب في البعض فاذا كان
 صفة الوارثة في الحاسب شرطاً هناك كانت ايضا شرطاً هنا
 وهذا وقد ادعى الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء انه قد
 اجمعوا على من خلف اباً مملوكاً او كافراً وجداً مسلماً فان حده
 يرث منه فقد جعل الاب بمنزلة العدم فلم يحجب به الجد بالمحجوب
 محجبه حرمان محجبه غيره كلا المحجبين بالانفاق بينا وبين ابن مسعود
 كالاشبهين من الاثوة والاثوات فصاعداً من اي جهة كان اي
 من الابوين كانا او من احدهما فاعتد الا برثان مع الاب ولكن يحجبان
 الامر من الثلث الى السدس وكذا الحال في محجبه الحرمان فان امر الاب
 محجوبه به وحاجبه لامراً لا امرأته عند ابن مسعود فلان المحجوب
 عنده حاجب مع انه ليس يوارث اصلاً فكذلك المحجوب به يوارث
 لانه وارث من جهة دون جهة واما عندنا فلان المحجوب امرأته
 جعلنا بمنزلة العدم ولانه ليس باهل الميراث من كل وجه بخلاف